



جامعة بني سويف
كلية التجارة
قسم المحاسبة

دراسة تحليلية لتطبيق "إطار بازل III" في البنوك الإسلامية
**An analytical study for the implementation of
"Basel III Framework" in the Islamic banks**

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة

هناء عبد العزيز كامل عبد العزيز

تحت إشراف

أ.د / كوثر عبد الفتاح الابجي

استاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة بني سويف

ونائب رئيس الجامعة سابقا

٢٠١٤م - ١٤٣٦ هـ

لجنة المناقشة والحكم

مشرفا ورئيسا

الأستاذة الدكتورة/ كوثر عبدالفتاح الأبجي
أستاذ المحاسبة بكلية تجارة جامعة بنى سويف
ونائب رئيس الجامعة سابقا

عضوا

للأستاذ الدكتور/ محمد بهاء الدين بديع القاضي
أستاذ المحاسبة بكلية تجارة وعميد كلية حاسبات
ومعلومات بجامعة بنى سويف

عضوا

والدكتور/ محمد محمد ابراهيم البلتاجي
رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامى ورئيس الهيئة
الشرعية ببنك مصر

توقيع المشرف

()

قرار اللجنة

()



{ وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء .. الآية ٨٥)

الإهداء

إلى من علمنى الصبر و الرضا و معنى العطاء.....

أبى العزيز

إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الغالية

إلى من تحمل معى الكثير وكان عوناً لي دائماً

زوجي الحبيب

إلى من أرى التفاؤل والسعادة في عينها

أبنتي العزيزة

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إخوتي الأعزاء

اهدي لكم جميعاً هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمداً طيباً كثيراً مباركاً كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه أن من علي بكرمه لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

ومن بركة العلم نسب الفضل لأهله فجزى الله تعالى كل من ساعدنى وعلمنى حرفاً كل خير وأخص بالشكر والتقدير أستاذتي الفضلى الأستاذة الدكتورة / كوثر عبدالفتاح الأبجى أستاذ المحاسبة بكلية تجارة جامعة بنى سويف لتفضلها بالإشراف على هذا البحث ، ولما بذلته معي من جهد وإرشاد، ولما منحتني من وقتها طوال فترة إعداد هذا البحث ، و الشكر موصول للدكتور / فضل الله محمد فرج المشرف المساعد الذى لم يبخل علي بعلمه وتوجيهاته .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للاستاذ الدكتور / محمد بهاء الدين بديع القاضى أستاذ المحاسبة بكلية تجارة وعميد كلية حاسبات ومعلومات بجامعة بنى سويف والدكتور / محمد محمد ابراهيم البلتاجى رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامى ورئيس الهيئة الشرعية ببنك مصر على تفضلهما بقبولهما مناقشة البحث وعلى ما قدموه من ملاحظات قيمة تهدف إلى الارتقاء بمستواه. جزاهم الله جميعاً عنى خير الجزاء وارزقهم العلم النافع والرزق الواسع وانفع بهم وبعلمهم واجعله فى ميزان حسناتهم .

ختاماً أدعو الله عز وجل أن ينفع المسلمين بهذا العمل
وأن يجعله في ميزان حسناتنا.

الباحثة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	آية قرآنية
هـ	إهداء
د	شكر وتقدير
و	فهرس المحتويات
ك	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
١	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة
٢	١/١ مقدمة
٦	٢/١ مشكلة الدراسة
٧	٣/١ أهمية الدراسة
٨	٤/١ هدف الدراسة
٨	٥/١ منهج الدراسة
٨	٥/١ حدود الدراسة
١٠	الفصل الثانى : الرقابة فى البنوك الإسلامية
١١	مقدمة
١٢	المبحث الأول : ماهية البنوك الإسلامية
١٢	١/١/٢ تعريف البنوك الإسلامية
١٤	٢/١/٢ المبادئ التى تقوم عليها أعمال البنوك الإسلامية
١٤	٣/١/٢ أهداف البنوك الإسلامية
١٩	٤/١/٢ وظائف البنوك الإسلامية
٣٧	المبحث الثانى : الجوانب الرقابية فى البنوك الإسلامية
٣٧	مقدمة

٣٨	١ / ٢ / ٢ المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية
٤٠	١ / ٢ / ٢ / ٢ المخاطر العامة لصيغ التمويل
٤٢	٢ / ٢ / ٢ / ٢ المخاطر الخاصة بصيغ التمويل
٤٦	٢ / ٢ / ٢ أهمية القياس والإفصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية
٤٦	١ / ٣ / ٢ / ٢ أهمية قياس المخاطر في المصارف الإسلامية
٤٩	٢ / ٣ / ٢ / ٢ أهمية الإفصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية
٥٠	٤ / ٢ / ٢ الرقابة كأداة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
٥١	١ / ٤ / ٢ / ٢ الرقابة الشرعية
٥٤	٢ / ٤ / ٢ / ٢ الرقابة المصرفية
٥٩	٥ / ٢ / ٢ مدى ملائمة المعايير الرقابية والمحاسبية التي تطبقها البنوك التقليدية للتطبيق في البنوك الإسلامية
٦٤	المبحث الثالث : معايير الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية
٦٤	مقدمة
٦٥	١ / ٣ / ٢ معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية.
٦٩	٢ / ٣ / ٢ الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية
٧٢	٣ / ٣ / ٢ معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل
٧٤	٤ / ٣ / ٢ واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات لجنة بازل I ، II

٧٧	ملخص الفصل الثانى
٧٨	الفصل الثالث :معايير الرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل
٧٩	المبحث الأول :إصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية(بازل I و II و III)
٧٩	مقدمة
٨١	١/١/٣ لمحة تاريخية عن نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية
٨٦	٢/١/٣ صدور اتفاق بازل I
٨٨	٣/١/٣ صدور اتفاق بازل II
٩١	٤ /١/٣ صدور إطار بازل III
٩٤	المبحث الثانى : الإطار الجديد للجنة بازل " إطار بازل III "
٩٤	١/٢/٣ أسباب إصدار إطار بازل III
٩٩	٢/٢/٣ التعريف بإطار بازل III و أهدافه .
١٠٠	٣/٢/٣ مكونات إطار بازل III .
١٠١	١/٣/٢/٣ الإطار الدولى لتقوية رأس المال
١٠٩	٢/٣/٢/٣ الإطار العالمى لمعايير ومقاييس مخاطر السيولة
١١٧	المبحث الثالث : الآثار المتوقعة لتطبيق إطار " بازل III "
١١٧	١/٣/٣ أسباب التدرج فى تطبيق إطار " بازل III "
١١٨	٢/٣/٣ توقعات المراقبين والمحليين بالنسبة لآثار تطبيق إطار " بازل III " على البنوك
١٢١	٣/٣/٢ موقف البنوك العربية من تطبيق إطار " بازل III " .
١٢٣	٤/٣/٢ موقف البنوك الإسلامية من تطبيق إطار " بازل III " .
١٢٧	ملخص الفصل الثالث
١٢٨	الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية
١٢٩	١/٤ المؤشرات المالية المطبقة

١٣٦	٢/٤ البنوك محل الدراسة
١٥١	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
١٥٢	١/٥ النتائج
١٥٦	٢/٥ التوصيات
١٥٧	المراجع
١٦٩	الملاحق
١٩٦	ملخص الرسالة باللغة العربية
١٩٧	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع
٤١	جدول رقم ١ : المخاطر العامة لصيغ التمويل الإسلامي
١٠٦	جدول رقم ٢ : علاقة الحد الأدنى لنسبة احتياطي رأس المال بالمستويات المختلفة لنسبة حقوق الملكية للشريحة الأولى
١٠٨	جدول رقم ٣ : متطلبات رأس المال والاحتياطيات وفق إطار رأس المال
١٣٧	جدول رقم ٤ : التحليل المالي لبنك دبي الإسلامي
١٣٩	جدول رقم ٥ : التحليل المالي لبنك فيصل الإسلامي المصري
١٤٢	جدول رقم ٦ : التحليل المالي للبنك الإسلامي الأردني
١٤٥	جدول رقم ٧ : التحليل المالي لبنك البركة الإسلامي (البحرين)

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع
١٧٠	القوائم المالية لبنك دبي الإسلامي ٢٠١٢
١٧٢	القوائم المالية لبنك دبي الإسلامي ٢٠١١
١٧٤	القوائم المالية لبنك دبي الإسلامي ٢٠٠٩
١٧٦	القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي ٢٠١٣
١٧٨	القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي المصري ٢٠١١
١٨٠	القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي المصري ٢٠٠٩
١٨٢	القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني ٢٠١٢
١٨٤	القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني ٢٠١٠
١٨٧	القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني ٢٠٠٨
١٩٠	القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي ٢٠١٢
١٩٢	القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي ٢٠١٠
١٩٤	القوائم المالية لبنك البركة الإسلامي ٢٠٠٨

الفصل الأول

١/١ مقدمة

إن وقوع الأزمات المالية دائماً ما يتبعه العديد من المبادرات التي تهدف إلى وضع الضوابط والمعايير التي تهدف إلى تقليل وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل .

ومن المبادرات التي ارتبط نشأتها بوقوع الأزمات المالية ما قامت به السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية الكبرى من تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول وذلك في نهاية عام ١٩٧٤م وهي تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية " Bank of International Settlements " بمدينة بازل السويسرية وبها تقع أمانتها العامة ، لذلك سُميت هذه اللجنة باسم " لجنة بازل للإشراف المصرفي " Basel Committee On Banking Supervision " وعُرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل . ومن أهم إصداراتها إتفاقية بازل I ، إتفاقية بازل II .

وأثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية الأخيرة وجود نقص أو قصور في القواعد التنظيمية لمواجهة مخاطر العولمة المالية " وتعتبر الأزمة المالية العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي منذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ هي الأسوأ من نوعها منذ مرحلة الكساد الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي في القرن الماضي ، فقد عصفت بمؤسسات مالية عريقة لم تتل منها أزمة الكساد الكبير وفي مقدمتها بنك " Lehman Brother " الذي أعلن عن إفلاسه للنجاة من مصير أسوأ ^(١).

وعلى هذا قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إطار تنظيمي مالي عالمي جديد وهو ما يسمى " Framework Basel III " والذي يعكس الدروس التنظيمية والتحوطية المستفادة طوال الأزمة المالية الأخيرة ، فالهدف الأساسي من اللوائح والقوانين بشكل عام هو تقليل احتمالات وقوع مثل هذه

^١ - البنك المركزي المصري ، " الأزمة المالية العالمية الراهنة (النشأة - الأسباب - التداعيات - المواجهه)" ، المجلة الاقتصادية ، المجلد ٤٩/٤ ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ م ، ص ١ .

الأزمات فى المستقبل ، كما إنها تعطى المنظمين والجهات الرقابية السلطة لمتابعة سلامة البنوك الخاصة وشبكة البنوك الدولية المترابطة ، والتصرف بحزم عند وقوع نقاط ضعف يكون من المحتمل أن تهدد سلامة النظام المالى نظرا لان وجود نظام مالى قوى يعتبر هو الأساس لضمان الإستقرار والنمو الإقتصادى .

كذلك ظهرت عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة مبادرات ترمى إلى الاعتماد على تجربة البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية والنظر اليها كأحد الحلول المطروحة للأزمة المالية العالمية ، وشاهد سوق التمويل الإسلامى نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ومتوقع أن يزداد فى السنوات القادمة نتيجة الإقبال المتنامي على المؤسسات المالية الإسلامية كأداة تمويلية جديدة أثبتت حضورها فى السوق العالمية وقدرتها على حماية المستثمرين من المخاطر المحتملة.^(١)

فعلى الرغم من ضخامة هذه الأزمة إلا أن معظم المصارف الإسلامية لم تتأثر بشكل مباشر بهذه الأزمة ، وإن كان هناك تأثير بصورة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة ، إلا أنه لم يؤدى إلى إفلاسها أو وقوعها فى أزمات كما هو الحال فى البنوك التقليدية .

نتيجة لذلك اتجهت الأنظار بقوة إلى البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية ، ومن الجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية لها طبيعة نشاط مختلفة ومتميزة عن البنوك التقليدية حيث تبين ما يلى :

^١ - د. خبابه عبدا لله ، أ. براهيمى السعيد ، " آليات التمويل الإسلامى بديل لطرق التمويل التقليدية " ، الملتقى الدولى حول : أزمة النظام المالى والمصرفى الدولى وبديل البنوك الإسلامية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية ، الجزائر ، مايو ٢٠٠٩ ، ص ١٦ .

١- تعتمد البنوك التقليدية في نشاطها بالدرجة الأولى على نشاط القروض والسلف ، حيث أشارت إحدى الدراسات ^(١) التطبيقية للبنوك التجارية في مصر إلى أن نسبة الفوائد المحصلة من أنشطة التسليف ٩٥% من اجمالي عوائد التوظيف في الاستثمارات و أشارت إلى ارتفاع نسبة عائد الاقراض بشكل يكاد يمثل كل أو معظم عوائد التوظيف .

بينما يختلف نشاط البنوك الإسلامية عن التقليدية لأنها لا تتعامل بالفائدة اخذاً أو عطاءً باعتبارها محرمة شرعاً ، حيث يعتمد نشاط البنك الإسلامي بصورة أساسية على تطبيق مفهوم المضاربة الإسلامي ومفهوم المربحة .

٢- حرمة المعاملات المستقبلية بأسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي تمثل أحد أهم الوسائل الحديثة التي تستخدمها المصارف لمواجهة مخاطر الائتمان حيث لا تتعامل البنوك الإسلامية في البيوع المحرمة والتي تعتبر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة، فالإقتصاد العالمي مبني على مستندات صورية لا مقابل لها من الأصول العينية وقيمتها مرتبطة بحجم الطلب في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للأصول، وهو ما يدحضه النظام المالي الإسلامي حيث لا يسمح للتاجر بالحصول على ربح من بيع بضائع لم يستلمها بعد حرصاً على ربط الأرباح التجارية بعمل و رأس مال ^(٢) وذلك وفق

^١ - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- د/ كوثر عبد الفتاح الأجي ، " الربا ،دراسة في هيكل الإيرادات والمصروفات في البنوك التجارية " ، مجلة البنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، العدد ٢٥ ، ١٩٨٢م ، ص ٣٧ .

^٢ - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

-أ.د/ حسن ثابت فرحان ، " أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية " ، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية : الواقع - تحديات المستقبل ، صنعاء ، الجمهورية العربية اليمنية ،

مارس ٢٠١٠، ص ١٩